مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

المجلد (١٥) العدد (٧) تموز (٢٠٠٨)

العلاقات الاسرائيلية الهندية وأثرها على ألامن القومي العربي

م. م. حارث قحطان عبدالله
جامعة تكريت
كلية القانون / قسم العلوم السياسية

المقدمة

في ظل المتغيرات الدولية التي تجري على الساحة الدولية تشهد العلاقات الاسرائيلية الهندية تطور ملحوظاً بعد أن استفادت من تلك المتغيرات الدولية خاصة في ظل ظروف العولمة. وقد استفادت (أسرائيل) من هذه الظروف في نسج علاقاتها على الصعدين الاقليمي والدولي من منطلقين أساسيين هما :أولاً. أن دولة (أسرائيل) هي دولة كيان وظيفي من حيث المبدأ يكرس جهده في خدمة القوى الكبرى التي ترعاها وهي الولايات المتحدة الامريكية في الظرف الراهن. وثانيا: أنه كيان ذو نزعة توسعية يرمي الى الهيمنة والى أداء دور أمبريالية صغرى في سياق ألامبريالية العالمية العامة.

وهذان المنطلقان يحكمان بالضرورة دور دولة (أسرائيل) أتجاه قارة آسيا اذ عملت وتعمل بأستمرار على زرع قاعدة وجود ونفوذ لها في القارة زوفي هذا المجال تسعى (أسرائيل) لتوظيف أمكاناتها الخاصة والامكانيات التي تحصل عليها من الدول الداعمة لخدمة أغراضها الصهيونية التوسعية في فلسطين أولاً وفي سائر الدول العربية ثانياً في أطار مشروعها الممتد من الفرات الى النيل مستفيدة من النسيج ألايديولوجي المتعدد ألالوان التي تتشكل منه الفكرة الصهيونية من أجل الدخول في علاقات مرحلية مع الدول آلاسيوية وفي مقدمتها الهند، وذلك ضمن رؤية جيوستراتيجية شاملة تنسجم مع نظرية دول المحيط، أي الدول المحيطة بالعالميين العربي وألاسلامي والتي نادى بها الزعيم الصهيوني (دافيد) غوريون منذ مطلع خمسينيات من القرن الماضي .والتي ترمي الى محاصرة أو أحتواء قوة أية دولة عربية أو أسلامية تقوم سياستها على رفض المشروع التوسعي الصهيوني.

وسوف نبحث علاقات أسرائيل مع الهند من خلال ثلاثة محاور هي:

أولاً: تطور العلاقات ألاسرائيلة الهندية والعوامل الدافعة لها.

ثانيا: مجالات العلاقة بين الدولتين.

ثالثا : أثر هذه العلاقة على الامن القومي العربي.

المحور الاول

تطور العلاقات الاسرائيلية الهندية والعوامل الدافعة لها

يعود تاريخ العلاقات ألاسرائيلية الهندية الى خمسينيات من القرن الماضي أذ بعد اغتيال الزعيم الهندي غاندي عام ١٩٥٠م، حدث تغيير في مواقف الهند من قضية الصراع العربي ألاسرائيلي.حيث اعترف جواهر لال نهرو نتيجة الضغوط الخارجية والداخلية بالكيان الصهيوني وفتح له مكتبا تجاريا في بومباي مالبث أن تحول الى قنصلية في شهر حزيران عام ١٩٥٣م، وشرعت الهند منذ عام ١٩٥٢م بمناقشة الخطوات المطلوبة لاقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين الا ان المعطيات ألاقليمية والدولية السائدة انذاك حالت دون ذلك وخصوصا مشاركة الهند مع مصر ويوغوسلافيا في حركة عدم الانحياز[١]. ألا أن هذه المعطيات لم تمنع من حصول تعاون خفي وسري بين البلدين في المجالات ألامنية والدفاعية على غرار صفقة ألاسلحة التي حصلت عليها الهند من (أسرائيل) أثنا حرب التبيت التي خاضتها الهند ضد الصين عام ١٩٦٢م، وكذلك حصلت الهند على مساعدات عسكرية أسرائيلة أثنا حربها مع باكستان ما بين عامي ١٩٦٥-١٩٧١[٢].

وفي أعقاب حرب عام ١٩٧٣م تعددت زيارات الوفود العسكرية الهندية ألاسرائيلية للحصول على خبرتها خاصة في مجال الحرب الالكترونية ومقاومة الصواريخ المضادة للدبابات، وفي أعقاب حرب عام ١٩٨٢م على لبنان حرصت الهند على الاستفادة من الخبرة ألاسرائيلية في مجال تشغيل طائرات الاستطلاع والانذار المبكر[٣].

وفي العام ١٩٧٥م أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها التاريخي رقم ٣٣٧٩ والذي أدان الصهيونية واعتبرها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري،

حيث نقل هذا القرار القضية الفلسطينية من قضية صراع عربي اسرائيلي الى قضية صراع ضدالصهيونية العالمية وتحالفها الامبريالي، ألاأن هذه الادانه الدولية لم تستمر طويلاً اذا استطاعت الصهيونية العالمية والولايات المتحدة أن تجبر الجمعية العامة على أعادة النظر في هذا القرار عام ١٩٩١م، وهي المرة الاولى الذي يحصل مثل هذا ألامر في تاريخ المنظمة الدولية، حيث تم الغاء القرار بأغلبية كبيرة واعتبرت الصهيونية بالتالي حركة تحرر وطني، وكانت الهند من بين الدول التي صوتت الى جانب الغاء القرار (٤).

وقد شكل هذا الموقف أول خطوة في مسيرة العلاقات الهندية الاسرائيلية العلنية في عقد التسعينات والتي تطورت الى أقامة علاقات دبلوماسية وأجراءات مشتركة في شتى مجالات التعاون ألامني والعسكري لتتوج أخيراً في تعاون نووي أدى الى قلب الكثير من المعادلات والحسابات القديمة التي كانت تستفيد منها الهند في علاقاتها مع الدول العربية.

ولقد فرضت الحاجة على البلدين تعزيز التعاون في مكافحة مايسمى بالارهاب، ذلك لان كلاهما تعاني من صراع مع الحركات ألاصولية الاسلامية، وتظهر هذه الحركة بشكل مثير في الهند ذات الـ ١٣٠ مليون مسلم وباتت تشكل تهديد خطير للمجتمع الهندي، بينما (أسرائيل) ظلت تعيش منذ نشاتها في حصار من قبل الدول العربية التي تدخل معها في حالة صراع، وأن القوى ألاسلامية ظلت تتخذ من مقاومة (اسرائيل) هدف ايديولوجي لها. وقد ادراك البلدان مدى ضرورة التعاون في مكافحة ما يسمى بـ (الارهاب الاسلامي)، في ظل مواجهتهما سوياً لتهديدات الحركة الاصولية الاسلامية. فالهند بحاجة الى المعلومات الاستخبارية والتكنلوجية الاسرائيلية، بينما (اسرائيل) بحاجة الى الدعم السياسي والدبلوماسي الهندي،فخلال زيارة ادفاني وزير الداخلية الهندي لاسرائيل في حزيران عام ٢٠٠٠م ذكر (أن كل من الهند واسرائيل يعتبران الارهاب من أخطر التهديدات على أمنهما ويتعرضان لهجمات النزعة الاصوالية الدينية، وأن موقفهما الموحد في مكافحة الارهاب يعتبر حجراً هاماً في أساس التعاون القائم بين البلدين، وأن لدى أسرائيل تجربة غنية في مكافحة الارهاب(٥).

كما أن بوراجشي ميشالا مستشار الامن القومي الهندي كان قد دعا وبشكل علني خلال مشاركته في الدورة السنوية السابعة والتسعين لـ (لجنة يهود الولايات المتحدة) التي عقدت في ٨ آيار ٢٠٠٣م، قائلا على الهند و(أسرائيل) والولايات المتحدة ضرورة تشكيل جبهة موحدة لتنسيق الجهود ضد التهديد المشترك للارهاب،بل ذهب الى حد دعوة الولايات المتحدة و(أسرائيل) والهند الى أنشاء تحالف يتمتع بأرادة سياسية وصلاحيات أنسانية تخوله في أتخاذ قرارات كبيرة وجريئة في الاوقات الحرجة والصعبة في مواجهة العناصر الارهابية[٦].

هذا العامل يتطابق مع عامل أخر وهو وصول الجناح اليميني الحاكم في كل من الهند وأسرائيل ذات المفاهيم السياسية المتقاربة بينهما.ففي (اسرائيل) بقي حزب العمل اليساري في سدة الحكم قرابة ثلاثين سنة من بين الخمس والخمسين سنة من عمر دولة (اسرائيل) التي تأسست عام ١٩٤٨م، بينما استولت كتلة الليكود اليميني على السلطة في (أسرائيل) منذ عام ١٩٧٧م،اما في الهند فان تزايد الوزن السياسي المؤثر في البرلمان والحكومة للاحزاب القومية الهندوسية، خاصة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف شديد الكراهية للعرب والمسلمين، والذي يطلق عليه بعض المسؤولين ألاسرائيليين اسم (الليكود الهندي)[٧]. هذا العامل والمتمثل في سيطرة الاحزاب اليمينية على السلطة في كل من الهند وأسرلئيل اوجد لغة مشتركة بينهما في مواجهة الحركة الاوصولية الاسلامية ليس على صعيد المفاهيم السياسية فحسب بل وايضا في وضع السياسات وطرق ممارستها وتنفيذها.

ولعل وجود قوة تأثير امريكية قوية لدفع العلاقات الهندية الاسرائيلية. فمن المعلوم للجميع ان هناك تأثير كبير للكتلة اليهودية التي تتحرك خارج الكونغرس الامريكي على توجهات السياسة الامريكية حيال الشرق الاوسط. ففي السنوات الاخيرة بدأ تأثير الكتلة الهندية يزداد لدى قوى النفوذ في الولايات المتحدة، ان تعاظم المكانه الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين الهنود في الولايات المتحدة والبالغ عددهم مليون ونصف مليون هندي، وازدياد تأثيرهم السياسي لايمكن مقارنته مع أي جماعة مهاجرة جديدة وبعد تأثيرهم الاقتصادي بدأوا يقحمون انفسهم في الخلية السياسية واصبحوا احدى المصادر المالية

الهامه لانتخابات مجلسي الشيوخ والنواب الامريكيين. ومع تزايد القوة المؤثرة للكتلة الهندية عملت الحكومة الهندية على تسخيرهم للتأثيرعلى الكونغرس والحكومة الى حد ان السفارة الهندية في الولايات المتحدة ذهبت عام ١٩٩٨ الى استدعاء بعض الشركات العاملة في مجال العلاقات العامة لرسم سيناريوهات تساعدها على فرض تأثيرات على المواقف الامريكية ازاء الهند[٨]. ثم اصبح بين هذه الجماعات الهندية وبين اليهود الامريكان صلة وثيقه جداً نتيجه مع مرور الزمن نحو العمل المشترك في هذا السياق، بدليل ان ((لجنة العمل السياسي الهندية الامريكية)) و ((لجنة الشؤون اليهودية الامريكية)) و ((لجنة شؤون العلاقات الاسرائيلية الامريكية)) ((الايباك)) قد نظمت في تموز ٢٠٠٣ مؤتمر صحفيا مشتركاً في واشنطن وقد وصف جنتسون آساكس مسؤول مكتب لجنة الشؤون اليهودية الامريكية في واشنطن الهند واسرائيل ((بانهما دولتان ديمقراطيتان محاصرتان من قبل الكثير من دول الجوارفائقة التسليح، وان اجراء التعاون بينهما هو امر طبيعي[٩].

هذا فضلا عن ان العلاقات بين الولايات المتحدة و(اسرائيل) والهند اصبحت اليوم تمثل حلف استراتيجي في ظل الحرب العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية على ما يسمى بالارهاب، والتي تهدف منه في تصفية الحركات الاسلامية الراديكالية بما يضمن امنها داخل اراضيها ومصالحها في الخارج وكذلك أمن ومصالح حلفائها واستقرار النظم الموالية لها في المنطقة وهو الهدف الذي تضاعف اهميته في السنوات الاخيرة خصوصاً بعد احداث ١١ ايلول[١٠].

هذا التطورفي العلاقات بين الجانبين صاحبه تغير اخر على صعيد السياسة العربية هو تصدع الصف العربي نتيجة عدة احداث مرت به ابتدأ من الحرب الامريكية على العراق عام ١٩٩١ والاثار المترتبه عليها كمؤتمر مدريد في ايلول عام ١٩٩١ واتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣ بين الفلسطنين و(اسرائيل) قد ساعد على ظهور العلاقات الهندية الاسرائيلية بشكلها العلني.

ان هذا التطور في العلاقات بين الجانبين يفتضح حجم العجز العربي واخفاق الانظمة العربية في حماية شكل علاقاتها الدولية من الاختراق الاسرائيلي، ولاسيما مع الدول التي شكلت حليفاً طبيعياً للامة العربية خلال العقود الماضية مثل الهند وغيرها جاء

تتويجاً لنجاحات الدبلوماسية الاسرائيلية التي تأكد على استغلال تل ابيب للحرب الامريكية المفتوحة على العراق وقبل ذلك في افغانستان والتماهي المطلق في المصالح بين الحكومة الاسرائيلية وادارة بوش.

المحور الثاني

مجال العلاقات بين البلدين

ولقد تنوعت مجال العلاقات بين البلدين فلم تعد تقتصر على المجال السياسي والدبلوماسي فقط وانما اخذت ابعاد اخرى حسبما تقتضيها تلك العلاقات والتي تحولت من مجرد علاقات عادية بين البلدين ذات طبيعة سياسية الى علاقات حلف استراتيجي يمتد الى اكثر من مجال سواء كان ذلك المجال ذات طبيعة أمنية واستخباراتية او ذات طبيعة تعاون عسكري بشقيه التقليدي والنووي وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى طبيعة العلاقات بين البلدين سواء كانت سياسه امنية او عسكرية او اقتصادية حيث تظهر تلك المجالات مدى متانة وقوة تلك العلاقات بين اسرائيل والهند.

اولاً: المجال الامني

حظى التعاون المخابراتي بأهمية خاصة في علاقات الهند واسرائيل، وقد اتضح هذا من الزيارات المتبادلة بين رؤساء المخابرات الاسرائيلية ونظرائهم من المخابرات الهندية، وامتد هذا التعاون الامني في تأكيد اسرائيل على لسان وزير خارجيتها بيريز اثناء زيارته للهند يوم ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢ على تشابك المصالح الامنية بين البلدين، وتداخل المعادلات الامنية بين الشرق الاوسط وجنوب اسيا. وبعد يوم واحد من احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ قام مستشار الامن القومي الاسرائيلي عوزي ديان بزيارة الهند ليبحث مع نظيره الهندي وزير الداخلية الهندي ادفاني ووزير الخارجية سينغ تبعات الهجوم على الولايات المتحدة، وليفسح آفاقاً آمام ما تعتبر الهند و(اسرائيل) مزيداً من التعاون المشترك بينهما.

وفي اواخر كانون الثاني ٢٠٠٢ حصل وزير المواصلات الهندي اثناء زيارته (لاسرائيل) على دعم (اسرائيل) للهند في موقفها من الارهاب الباكستاني على حد وصفهما[١١].

وقد تحدث السفير الهندي في القاهرة عن التعاون الامني بالقول (أن اسرائيل لديها خبرة يمكن الاستفادة منها في مقاومة المرتزقة الذين يتسللون من جامو وكشمير ويقاومون السلطات هناك، حيث قامت (اسرائيل) بتزويد الهند بمعلومات استخباراتية عن باكستان ونشطاء الحركات الكشميرية وهي المعلومات التي تجمعها من قمر التجسس الاسرائيلي (افق ٣)، وما تحصل عليه من الولايات المتحدة في اطار اتفاق التعاون القائم بين اسرائيل والولايات المتحدة، وذلك في مقابل وجود مخابراتي (اسرائيلي) في الاراضي الهندية، كما اشارت بعض التقارير الى وجود مشروع تساعد فيه (اسرائيل) الهند في اقامة حائط عازل بين الهند وباكستان في كشمير يشمل مواقع هندسية واجهزة انذار ورادارات وكاميرات مراقبه على طول ٦٠٠ كلم[١٢].

ثانياً: المجال العسكري

ان كلا من الهند و(اسرائيل) تسعيان الى اقامة هند عظمى و(اسرائيل) عظمى وهذا ما يدفعهما الى تطوير قوى عسكرية هائلة ونوعيه يمكن ان تساعدهما في تنفيذ مخططاتهما التوسعية سواء على حساب باكستان بالنسبه للهند او على حساب العرب بالنسبه لاسرائيل. وقد لخص الكاتب الهندي باتوونت سينغ اهداف الهند القومية من خلال تعاونها العميق مع اسرائيل بقوله ((ان الروابط الوثيقه مع اسرائيل مهيأة الآن لجني خدمات وفوائد جمة منها مساعدة الهند للحصول على حاجتها من الاسلحة))[١٣]. وعلى الرغم من هذا الاعتراف الصريح من قبل هذا الكاتب، الا ان الشق العسكري من زيارة بيريز الى نيودلهي ظل طي الكتمان قدر المستطاع باستثناء ما تسرب الى الصحف من اخبار حول صفقة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار تشمل بيع الهند طائرات رادار اسرائيلية من طراز مالكون وطائرات انذار مبكر وطائرات مجهزة بأنظمة اواكس المتطورة، يضاف الى

ذلك حقيقة العقود العسكرية المبرمة بين الدولتين تصل الى ملياري دولار بحسب صحيفة هارتس الاسرائيلية(١٤).

كما شملت هذه الصفقات تحديث الاسلحة والمعدات السوفياتية (دبابات تي ٥٥ و ٦٢ و ٧٢ ومقاتلات ميغ ٢١ وكذلك امداد الهند بذخائر المدفعية١٥٥ مم وصواريخ مضادة للدبابات ونظم رادارية)، وفي ٢٩ ايار ٢٠٠٠ نشرت مجلة ديفنس نيوز الامريكية ان الهند تسعى لشراء انظمة دفاعية مضادة للصواريخ من اسرائيل، وان سلاح البحرية الهندي يتفاوض على شراء انظمة مضادة للصواريخ من مؤسسة الصناعة الحربية روفائيل(١٥).

اقنعت (اسرائيل) الولايات المتحدة بأن تعاونها العسكري مع الهند يحقق للولايات المتحدة ثلاثة اهداف:(١٦)

١- استكمال تطويق ايران من الجنوب الشرقي تمهيداً لاخضاعها للسيطرة الامريكية أو ضربها اذا أقتضى الامر.
٢- احتواء الصين القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة في القرن الحالي.
٣- قمع الحركات الاصولية الراديكالية في المنطقة.

ولم يقتصر مجال العلاقات العسكرية بين الهند و(اسرائيل) على الاسلحة والمعدات العسكرية التقليدية فحسب ولكنه امتد الى المجال النووي.

والجدير بالذكر ان التعاون الذري الاسرائيلي الهندي يعود الى العام ١٩٤٧ حين بدأ الطرفان بأرساء حجر الاساس في مشروعيهما النوويين. وكان البرنامج النووي الاسرائيلي قد انطلق انذاك بتخطيط واشراف العالميين الامريكيين اليهوديين اوبنهايمر وتيللر. وقد استفاد البلدان الهند و(اسرائيل) من البرنامج الامريكي الذي اطلقه الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٥ تحت اسم ((الذرة من اجل السلام))، وبدأ التعاون بينهما عام ١٩٦٢ عندما قام رئيس لجنة الطاقة النووية الاسرائيلية د.أرنست برغمان بزيارة للهند ووقع اتفاقاً للتعاون يشمل تبادل الخبرات والاحتياجات النووية في المواد والمعدات ولقد برز التكامل في البرنامجين النوويين الهندي و(الاسرائيلي) عندما سدت الهند حاجة

(اسرائيل) من المواد الخام النووية اذ كان لدى الهند احتياطات كبيرة من اليورانيوم والثوريوم ولكن تنقصها التقنيات التي تملكها (اسرائيل)(١٧).

وقد شمل التعاون النووي ثلاثة مجالات هي:

١- تصغير الاسلحة النووية

وهذا يعني انتاج اسلحة نووية من اعيرة صغيره (من ١ الى ١٥ كيلو طن) يمكن اطلاقها من رؤوس صواريخ تكتيكيه وتعبويه استراتيجية ومواسير وراجمات صواريخ متعددة الفوهات وقد حصلت (اسرائيل) على النتائج الجاهزة لمئات التجارب التي اجرتها الولايات المتحدة وفرنسا بالاضافة للتجارب العملية التي اجرتها بمساعدة السوبر كومبيوتر الذي حصلت عليه من امريكا في مطلع التسعينات(١٨).

٢- تطوير القنبلة الاندماجية (الهيدروجينية)

وهو ما نجحت فيه اسرائيل خلال الثمانينيات طبقاً لشهادة الخبير النووي الاسرائيلي فانونو في ١٥/١٠/١٩٨٦ لصحيفة صاندي تايمز. كما ان التجربة النووية الهندية التي اجريت يوم ١٣/٥/١٩٩٨ كانت هيدروجينية. ولان (اسرائيل) لم تستطع ان تجري تجربة ميدانية لهذا السلاح الاندماجي في اراضيها، فقد سعت الى الاستفادة من هذة التجارب الهندية بأن خصصت لنفسها تجربتين لصالحها حضرهما مسؤوليين اسرائيليون، وكانت صحيفة معاريف قد ذكرت ان عالم الطبيعة النووية الهندي أي. بي. جي رئيس المؤسسة الهندية للبحوث والتطوير الدفاعية DRDO والذي يعد ابا للبرنامج النووي الهندي، قد قام بزيارة اسرائيل عدة مرات ابرزها زيارتان في عامي ١٩٩٦، ١٩٩٨ وكانت الاخيرة تمهيداً لهذة التجارب النووية(١٩).

٣- تطوير الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية

استفادت الهند من التقدم الذي أحرزته اسرائيل في برنامجها لانتاج صواريخ (اريحا) الذي بدأته في الستينات على اساس تكنلوجيا الصواريخ الفرنسية MD660, MD 620 والذي مكنها من تطوير الصواريخ اريحا واحد واثنين وثلاثة، والتي وصل اقصى مداها الى ٢٧٠٠ كلم والصاروخ شافيت الذي وصل مداه الى ٤٥٠٠ – ٧٥٠٠ كلم واستخدمته (اسرائيل) في اطلاق اقمارها التجسسية من نوع أوفيك الى الفضاء بالاضافة الى مشروع سري تجربه اسرائيل لتطوير صاروخ كروز يصل مداه الى ٣٠٠ كلم ذي اربع فوهات، لذلك حرصت الهند على اكتساب الخبرات الاسرائيلية لتطوير برنامجها لانتاج صواريخ بالنسبه متوسطة IRBM والذي دخلته نيودلهي متأخرة عشر سنوات عن (اسرائيل). وقد أثمر في التسعينات انتاج الصاروخ (برثقي) ٢٥٠ كلم والصاروخ (أجني١) ١٥٠٠ كلم والصاروخ (أجني٢) ٢٥٠٠ كلم وصاروخ ساجارلكا ويطلق من الغواصات[٢٠].

وشملت ميادين التعاون بين البلدين لتكنلولوجيا تحميل الصواريخ الباليستية في الغواصات الامر الذي يمنح (اسرائيل) عمقاً جيوستراتيجياً حيوياً في المياة الدولية ولم يكن غريباً ان تجري (اسرائيل) تجربة لاطلاق الصاروخ (أريحا ٣) من غواصتها الالمانية الصنع دولفين في شهر ايار ٢٠٠٠ في منطقة المحيط الهندي القريبة من السواحل الهندية، واصابت هدفاً على مسافة ١٥٨٤ كلم، وهو ما يعني امتلاكها القدرة على توجيه الضربة الثانية من البحر في حال تعرض المنشأت النووية البرية للضربة الاولى من قبل الخصوم. وتشترك الهند و(اسرائيل) في موقف سياسي واحد من اتفاقيات الحد من الانتشار النووي NPT ووقف التجارب النووية CTBT اذ ترفضان التوقيع عليهما كما ترفضان اجراء أي تفتيش على منشأتها النووية وبذلك تكون الهند قد حلت محل جنوب افريقيا في التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل لاسيما في المجالين النووي والصاروخي بعد زوال الحكم العنصري، وبعد ان أوقفت حكومة مانيلا الوطنية كل مجالات التعاون العسكري مع (اسرائيل).[٢١]

ثالثاً: المجال السياسي

وفي المجال السياسي تعمقت العلاقات بين البلدين وتمثلت في تكثيف الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين، ففي ايار ١٩٩٣ كان شمعون بيريز اول من زار الهند بصفته وزير للخارجية (الاسرائيلية). وفي نهاية ١٩٩٦ ومطلع ١٩٩٧ زار الهند وايزيمان– الرئيس (الاسرائيلي) انذاك برفقة وفد تجاري كبير، وفي حزيران ٢٠٠٠ قام كل من وزير الداخلية ادفاني ووزير الخارجية سينغ بزيارة اسرائيل بغية تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية لجانب النواحي الاستراتيجية[٢٢].

وخلال فترة الانتخابات المتوسطة التي جرت في الهند عام ١٩٩٦ اوفد واجبابي رئيس الوزراء الهندي مستشار الامن القومي الهندي الى (اسرائيل) لتبادل الاراء مع رئيس الوزراء (الاسرائيلي) باراك حول تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وهذا ما أظهر بكل وضوح عزم الهند في انتهاج وتطبيق سياسة شرق اوسطية جديدة. وفي مؤتمر معاداة التفرقة العنصرية الذي نظمته هيئة الامم المتحدة في مدينة دربان بجنوب افريقيا في اب ٢٠٠١، وقفت الهند بحزم ضد اقران الصهيونية بالعنصرية او باي شكل من اشكال الاستعمار علماً بانها كانت قد وقفت عام ١٩٧٥، والحرب الباردة على اوجها، موقفاً واحداً مع العرب عند تصويتها لصالح القرار الذي تقدمت به الدول العربية لهيئة الامم المتحدة والخاص بأعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية[٢٣].

ومن ناحية اخرى تجدر الاشارة الى انه في المدة الفاصلة ما بين زيارة شمعون بيريز للهند في نيسان ١٩٩٣ التي وضعت أسس العلاقات المتينة بين البلدين في شتى المجالات وزيارته الثانية لها في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢، مستغلة التحولات الدولية الكبرى ابتداء من مؤتمرات السلام العربي الاسرائيلي وأحداث ١١ أيلول من جانب والتوتر الحاد بين الهند وباكستان اثر حادثة الهجوم على البرلمان الهندي في يوم ١٣ كانون الاول ٢٠٠١ في توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع الهند[٢٤].

رابعاً: المجال الاقتصادي

بداء التعاون التجاري – الاقتصادي يحقق نتائج ملموسة بين البلدين بعد أقامة العلاقات الدبلوماسية وخاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين

في تشرين الثاني عام ١٩٩٥، والتي نصت على تبادل مكانة الدولة الاولى بالرعاية، كما شهدت حركة التبادل التجاري بين البلدين نمواً سريعاً حيث بلغ أجمالي حجمه عام ٢٠٠٢، ملياروثلاثمائة مليون دولار امريكي، بينما كان عام ١٩٩٢ لا يتعدى ٢٠٠ مليون دولار فقط، أي بزيادة قدرها خمسة أضعاف ونصف[٢٥]. فقبل تطبيع العلاقات بين البلدين عام ١٩٩٢،لم يكن هناك أي أستثمار اسرائيلي يذكر في الهند ولكن مع حلول كانون الاول عام ١٩٩٥ وقعت شركة بيزك الاسرائيلية للاتصالات وشركة جيل الغد الهندية للاتصالات في أقليم هيماجار على مشروع للهواتف النقالة وصلت قيمته الاستثمارية الى ٤١مليار و٤٠٠مليون روبية هندية، أي ما يساوي ١,١٨ مليار دولار امريكي[٢٦].

هذا الى جانب التعاون الذي يتعزز باطراد بين البلدين في المجالات الزراعية والري والصرف والاقراص المدمجة والبرامج والاجهزة الالكترونية وغيرها من التقنيات العالية، علما أن اتفاقيات وبروتوكلات عدة تم توقيعها بين البلدين في مجال المقايس والمعايير المعتمدة في القطاع الصناعي،والبحث والتطوير وتجنب الازدواج الضريبي، وحماية الاستثمارات والتعاون الجمركي وفي المجال المالي أيضا. هذا وقد تم أنشاء اللجنة الهندية – الاسرائيلية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي، كما تم توقيع أتفاقية للتبادل التجاري واتفاقية أخرى للتعاون العلمي والتقني.

المحور الثالث

مخاطر العلاقة الجيوستراتيجية الاسرائيلية الهندية على الامن القومي العربي

لاشك بأن مابيناه آنفاً من بعض ملامح العلاقات الجيوستراتيجية المتعددة الوجوه ما بين (اسرائيل) والهند. انما يشكل رأس جبل الجليد فقط في هذه العلاقات الخطيرة ذات الابعاد التوسعية الامبراطورية والمرتكزة على بنية تحتية ايديولوجية وخلفية دينية معادية للاسلام والعرب خصوصاً في العقدين الاخيرين من الزمن وسوف نعرج في المبحث على اثر هذة العلاقات على القضية الفلسطينية ومن ثم الامن القومي العربي.

استمرت الهند على موقفها المبدئي الداعم للقضية الفلسطينية ففي كلمته امام البرلمان في كانون الاول ٢٠٠٠ قال وزير الخارجية الهندي، انني انتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزامنا بقيام دولة فلسطينية ذات حدود معترف بها دولياً بأعتبارها حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني يلبي طموحاته وتطلعاته وتأيداً لجميع قرارات مجلس الامن وخاصة القرارين رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، الا انه ساوى بين الطرفين المعتدي (الاسرائيلي) والمقاوم (الفلسطيني)، حيث قال وطالب جميع الاطراف بالتوقف عن الاعمال الاستفزازية واستخدام القوة والتحريض على استخدام العنف[٢٧]. وهذا المؤشر يعني بداية تحول الموقف الهندي في النظر الى اعمال المقاومة الفلسطينية وقد نتجت مع استمرار نمو العلاقات الهندية الاسرائيلية الى تبني وجهة النظر الاسرائيلية الامريكية في اعتبار ان اعمال المقاومة الفلسطينية هي انشطة ارهابية في ظل الحرب الامريكية على ما يسمى بالارهاب.

وعلى صعيد القضية الفلسطينية ايضاً لم تقم الهند بأية خطوة تذكره في اتجاه اقامة علاقات مع السلطة الفلسطينية، وفي اثناء الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الخارجية الهندي الى اسرائيل عام ٢٠٠٠ جاسوانت تيسنج قضى الوزير بعض الوقت داخل الاراضي الفلسطينية من دون ان يتورط في اية تصريحات يمكن ان تغضب الاسرائيلين واكتفى بالاشارة الى اهتمام الهند بالقضية الفلسطينية تاريخياً من دون الدخول في معترك الخلافات القائمة بين الجانبين على قضايا الحل النهائي[٢٨]. كما أن من مخاطر العلاقة الهندية الاسرائيلية على القضية الفلسطينية هي المحاولات الاسرائيلية الحثية بتغير الطبع الديمغرافي لصالحها من خلال تشجيع هجرة اليهود الهنود الى اسرائيل.

وفي هذا الخصوص تؤكد الدوائر المختصة في الجامعة العربية ان هناك نحو مليون يهودي هندي تجري الترتيبات لنقلهم الى اسرائيل وتفيد تقارير الامانة العامة للجامعة العربية ان ٥٠٠ يهودي من قبيلة شيفانغ في ولاية ميزورام القريبة من الحدود مع بنغلادش وميانمار قد تم فعلاً ترحيلهم الى اسرائيل فيما ينتظر الالاف دورهم، وتفيد المعلومات التي تضعها الجامعة العربية حالياً موضع الرصد والتحقق ان تقريراً قدم الى

السفارة الاسرائيلية في نيودلهي وكذلك للأمم المتحدة،جاء فيه ان عدد اليهود في ولاية ميزورام الهندية هو نحو ٨٠٠ الف نسمة وان ٧٢٠ الف يهودي آخرين يعيشون في ولايات مانيبور وآسام وتريبورا[٢٩]. وتفيد التقارير ذاتها انه لم يتم حتى الآن التحقق من الاصول اليهودية للقبائل الهندية المستهدفة ومع ذلك تسير السفارة الاسرائيلية في نيودلهي في مخططها الرامي لاتمام ترحيل هؤلاء بدعوى أن المسألة معقدة، فأن مسألة الهجرة تعود احياناً لأسباب اجتماعية واقتصادية أكثر منها دينية.

أن الخوف الاسرائيلي من التزايد السكاني الفلسطيني يجعلها في حالة سباق هستيرية مع الزمن لجلب المزيد من المهاجرين اليهود او حتى المشكوك في يهوديتهم وابتلاع اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية.

أما على الصعيد ألامن القومي العربي والذي لايبتعد كثيراً عن صعيد الأمن الفلسطيني، فأن مخاطر هذه العلاقة تتمثل في أن (اسرائيل) توظف كل الجهد المخابراتي والتقني والعسكري والدبلوماسي مع الهند بما يخدم ألامن القومي لكلا البلدين على المديين القريب والبعيد وخصوصا فيما يتعلق بمحاصرة الاهداف القومية العربية. فعلى الرغم من وجود مصالح هندية متعددة الاوجه في الدول العربية الخليجية بنوع خاص. فقد استفادت الهند في هذا المجال من أجواء قمة مدريد للسلام عام ١٩٩١، وفي أعقاب الحرب الامريكية على العراق. بحيث تحول عقد التسعينيات الى عصر ذروة ازدهار العلاقات الاسرائيلية الهندية على حساب العرب، فلقد قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٢٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٩٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٩،في وقت وجد العرب صعوبة في الاعتراض على هذا التمادي بعد أن اقام العديد من الدول العربية علاقات متعددة الاوجة مع (اسرائيل) عقب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ واتفاقية اوسلو بين الفلسطيين والاسرائيلين عام ١٩٩٣.

ان العقود الماضية وما طرحته من متغيرات اقليمية ودولية بالغة الاهمية، لم تكن لتأخذ قراراً كافياً من الاهتمام من قبل الانظمة السياسية العربية التي تخلت وللأسف، عن اقتناص فرص هذه المتغيرات وتوظيفها لصالح الامن القومي العربي المشترك، وبدلاً من ذلك أنشغلت بأزماتها الداخلية وصراعاتها الجانبية خصوصاً في اعقاب حرب الخليج

الثانية وتداعياتها الخطيرة التي عززت الروح القطرية على حساب الامن القومي، وشجعت سياسات القمع الداخلية في كل قطر . وهكذا سجل عقد التسعينيات اكبر انكشاف على مستوى الأمن القومي العربي امام التحديات والأخطار الخارجية وخصوصاً التحديات الصهيونية منها .

وفي هذا الخصوص لا يخفى ان آرييل شارون كان قد اعلن عام ١٩٨٢ عندما كان وزيراً للدفاع في حكومة مناحيم بيغن ((اذا كان علينا ان نشارك في تأمين منطقة الخليج كما تطلب واشنطن فأنه ينبغي ان يكون لنا نصيب في عائداتها النفطية))[٣٠]. واذا كانت دائرة المجال الحيوي لاسرائيل حسبما حددها شارون نفسه في جلسة لجنة الخارجية والامن في الكنست بتاريخ ٢١ /١٢ / ١٩٨٢ تمتد من باكستان وايران شرقاً الى ساحل المغرب في الاطلنطي غرباً ومن دول اسيا الوسطى الاسلامية شمالاً، حتى جنوب افريقيا ومدخل البحر الاحمر جنوباً، فأن تالميز احمد المتحدث بأسم الخارجية الهندية حدد دائرة المصالح الحيوية المباشرة لبلاده في انها تمتد من منطقة الخليج غرباً مروراً بباكستان وصولاً الى بنغلادش والنيبال شرقاً، وشدد على انها تشمل ايضاً شرقا افريقياومصروالجزيرة العربية غرباً مروراً بدول اسيا الوسطى ووصولاً الى جنوب شرق اسيا شرقاً[٣١].

وبذلك نجد تطابقاً بين دوائر المجالات الجيوستراتيجية الحيوية والمصالح المشتركة لكل من الهند واسرائيل، ومن هنا نفهم مغزى اهتمام الهند بتطوير بحريتها بأضافة حاملة طائرات جديدة وقد علل المسؤولون الهنود ذلك ((بزيادة اعتماد الهند على نفط الخليج)). واذا ماوضع في الاعتبار ما يمكن ان يشكله التعاون النووي والمخابراتي والعسكري المتبادل بين الدولتين من اضافات استراتيجية لكل منهما، خصوصاً في مجال التجارب النووية ودمج الاستراتيجية النووية مع استراتيجية الهجوم التقليدية، فأنه يمكن استنتاج ان الهند اصبحت تشكل عمقاً جيوستراتيجياً حيوياً لاسرائيل تبرز خطورته اثناء الازمات والصراعات المسلحة المحتمل ان تقع في منطقة الشرق الاوسط الامر الذي يطرح علامات استفهام كبرى حول حجم الاخطار المحدقة بالأمن القومي العربي قطرياً وقومياً[٣٢].

ومن هنا يتبين لنا ان العديد من المرتكزات الأمنية والحضارية التي كان يتكئ عليها الأمن القومي العربي، قد بدأت تتفسخ وتنهار، في حين استغلت (اسرائيل) المنافسة الهندية الصينية على الزعامة الأسيوية والصراع الهندي والباكستاني على كشمير، وحرب التأميل في سريلانكا كقنوات تستطيع من خلالها تأكيد حضورها العسكري والأمني واللعب على كل الأطراف في منطقة جنوب شرق آسيا وتوجيه مجالات التعاون العلنية بالشكل الذي يخدم مخططاتها لبناء (اسرائيل) كبرى على حساب المصالح العربية.

الخاتمة

لاحظنا من خلال ما تقدم من محاور البحث في العلاقات الاسرائيلية الهندية، مدى الخطورة البالغة التي تنطوي عليها هذه العلاقات، كما لاحظنا مدى حيوية ونشاط الروح والعقل الانتهازي الصهيوني المتوثب لاستغلال الظروف والملابسات المحيطة بالتطورات الدولية خدمة لمصالح اسرائيل الحيوية في مشروعها التوسعي وفي توفير أفضل الشروط السياسية والاستراتيجية لهذا المشروع.

وقد تمكنت السياسة الاسرائيلية من الايحاء للدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية بأن دور (اسرائيل) وثقلها الاستراتجيين في منع التغلغل الشيوعي سابقا في المنطقة مايزال قائماً ومستمراً ولكن هذه المرة في مواجهة التغلغل الاسلامي المناهض للعولمة الامبريالية، وتوكد (اسرائيل) أيضاً على أنها ماتزال الحليف القادر على الاضطلاع بمهمات استراتيجية بالغة الأهمية في كل من آسيا وافريقيا والشرق الاوسط،خصوصا وأن المصلحة الاسرائيلية تكاد تتطابق مع مصلحة الولايات المتحدة في استهدافاتها الاستراتيجية الجديدة في عالم ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، حيث سارعت (اسرائيل) الى توظيف تداعيات هذا الحدث لرفع وزنها الجيوستراتيجي في المنطقة بما يخدم مصالحها ومشاريعها ضد الشعب الفلسطيني أولا وضد العالمين العربي والاسلامي ثانياً، وللترويج تماهيها مع الغرب في حضارته الديمقراطية ثالثاً.

وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى العديد من الخطوط الدعائية في الخطاب (الاسرائيلي) الذي يصف المقاومة الفلسطينية للاحتلال (الاسرائيلي) بأنها،، ارهاب،، في

حين ترتكب قوات الاحتلال (الاسرائيلي) أبشع المجازر والممارسات العنصرية من دون أن يكون هناك ثقل مضاد في الدبلوماسية والاعلام العربين للرد على هذه الترهات والأباطيل، بل وللاسف أن بعض الاعلام العربي اصبح يساير الاعلام الغربي والاسرائيلي في وصف مقاومة الشعوب العربية والاسلامية للاحتلال بانها ارهاب.

وقد واصالت (اسرائيل) في غياب المتابعة العربية المطلوبة تطوير علاقاتها مع الدول البارزة ذات الثقل العالمي مثل الهند، لمنعها من دعم القضايا العربية والاسلامية وتستغل الفوارق والاشكالات الدينية والايديولوجية لاثارة حرب حضارات ضد العرب والمسلمين في العراق وفلسطين وباكستان، علما بأن عدد اليهود في الهند لا يتجاوز الأربعين ألفا مقارنة مع عدد المسلمين الذي يصل الى الملايين وقد تمكن الاسرائيليون من زرع الكراهية وعدم الاحترام للعرب والمسلمين في كل مكان ثبتوا نفوذهم فيه،تحت عنوان محاربة ما يسمى بالارهاب ومكافحة الاصولية الاسلامية التي حلت محل الشيوعية في حملات التشويه والتحقير التي تشن ضدها.

وفي هذا السياق يذكر أن الهند و(اسرائيل) قد أجتمعت في شن حملات تحريضية ضد الاسلام والمسلمين والزعم بأن الهندوس واليهود يتعرضون لحملات ابادة في فلسطين وكشمير في حين أن الدولتين تملكان ترسانتي أسلحة نووية وفوق تقليدية من شأنهما تعريض الدول المجاورة لهما لأكبر الأخطار تحت عناوين نصرة الديمقراطية في وجه الديكتاتورية، فيما الهدف الحقيقي من هذا الحلف هو تشكيل فكي كماشة هندوسي يهودي للاطباق على العالمين العربي والاسلامي على جميع الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والأمنية والحضارية باشراف ومباركة الراعي الأمريكي الذي يمثل رأس حربة هذا التحالف الخطير.

المراجع

١- حامد محمد، الحلف الدنس، مجلس شؤون المسلمين في العالم، اسلام اباد، ص١٧.

٢- أحسان مرتضى، الحسابات الجيو ستراتيجية في العلاقات الاسرائيلية الهندية، موقع الجيش اللبناني الالكتروني، ٢٠٠٧/١٢/٤.

٣- المصدر نفسه.
٤- الغيت الجمعية العامة قرارها المذكور بمبادرة الولايات المتحدة وبضغط منها وبتأييد ٨٤ دولة وتغيب عن التصويت كل من مصر والبحرين والكويت والمغرب وعمان وتونس وجيبوتي، فيما صوت ضد القرار كل من العراق وسوريا ولبنان وليبيا والسعودية والامارات وقطر: أنظر جريدة السفير ١٩٩١/١٢/١٧.
٥- نظيرة محمود خطاب، دور اسرائيل في دعم القدرة النووية الهندية، دراسات فلسطينية، السنة ٢٩، العدداالاول، ٢٠٠١، ص١١٣.
٦- لوه آى لينغ، حرارة العلاقات الهندية الاسرائيلية، مجلة ابحاث القضايا الدولية، مركز دراسات القضايا الدولية الصينية، العدد الرابع، ٢٠٠٤، انترانيت.
٧- مأمون الحسيني، العلاقات الاسرائيلية الهندية: انطلاقة جديدة تفضح حجم العجز العربي، جريدة الوطن السورية، ٢٠٠٧/١١/٢٥.
٨- لوه آى لينغ، مصدر سبق ذكره.
٩- المصدرنفسه.
١٠- احسان مرتضى، الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الاسرائيلية الهندية، مصدر سبق ذكره.
١١- مدحت أيوب، نشأة وتطور العلاقات الهندية الاسرائيلية، الجزيرة نت.
١٢- حامد محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٣ .
١٣- جريدة السفير ٢٠٠٢/١/٨.
١٤- مدحت أيوب. مصدر سبق ذكره.
١٥- حسام سويلم، العلاقات الاستراتيجية بين الهند واسرائيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٤١، اكتوبر ٢٠٠٠، ص٢٤٢.
١٦- حسام سويلم، الشراكة الاستراتيجية بين الهند واسرائيل، دار نهر النيل، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٢.
١٧- حامد محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

١٨- حسام سويلم، العلاقات الاسرائيلية بين الهند واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.
١٩- أحسان مرتضى، الحسابات الاستراتيجية في العلاقات الاسرائيلية الهندية، مصدر سبق ذكره.
٢٠- احمد محمد طاهر، العلاقات الاسرائيلية الهندية وتداعيات ١١ أيلول، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٨، أبريل، ٢٠٠٢، ص١٢٨.
٢١- منى عزت، التعاون الهندي الاسرائيلي والوطن العربي، مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد ٨٠، ٢٠٠١، ص٧٥.
٢٢- لوه أى لينغ، مصدر سبق ذكره.
٢٣- أحسان مرتضى، البعد العربي الاسرائيلي في الصراع الهندي الباكستاني، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٤٨، نيسان، ٢٠٠٤، ص٥١ .
٢٤- هشام بدوي، تطور العلاقات الهندية الاسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص٢٠٩.
٢٥- لوه آى لينغ، مصدر سبق ذكره.
٢٦- مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره.
٢٧- منى عزت، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.
٢٨- جريدة الشروق، العدد ٥١٠، ٢٠٠٢/١/١٤.
٢٩- أحسان مرتضى، الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الاسرائيلية الهندية، مصدر سبق ذكره.
٣٠- المصدر نفسه.
٣١- حسام سويلم، الشراكة الاستراتيجية بين اسرائيل والهند، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.
٣٢- أحمد محمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.